



المجلس التشريعي الفلسطيني
PALESTINIAN LEGISLATIVE COUNCIL

البرلمان

نشرة نصف شهرية تصدر عن المجلس التشريعي الفلسطيني | العدد الرابع والعشرون: الأربعاء 4 / 11 / 2009م - 16 ذو القعدة 1430هـ

الحرية لأبى التشريعية



خلال حفل خاص بإصدار كتاب "ثلاث سنوات من العطاء رغم الحصار"

د. دويك يعبر عن اعتزازه بدور المجلس خلال ثلاث سنوات من عمره

د. بحر: الرهانات التي حاولت إجهاض التجربة الديمقراطية فشلت والتشريعي استطاع تقديم نموذج مقاوم من خلال استمرار عمله رغم المعوقات



نواب المجلس التشريعي وعدد من الوزراء والمسؤولين خلال حفل إصدار كتاب "ثلاث سنوات من العطاء"

عبر د. عزيز دويك رئيس المجلس عن اعتزازه بدور وعمل المجلس التشريعي خلال ثلاث سنوات من عمره البرلماني، وذلك في سياق الاحتفال الذي أقامه المجلس في فندق الكومودور بغزة، بمناسبة إصدار كتاب "ثلاث سنوات من العطاء رغم الحصار"، وحضره نخبة من الوزراء وأعضاء المجلس التشريعي والمسؤولين الحكوميين ورؤساء وأساتذة الجامعات والإعلاميين وقادة الرأي والفكر في المجتمع.

كما شدد على ضرورة أن يتجاوز السكل الوطني الفلسطيني المحنة الراهنة، وأن يتحرر البعض الفلسطينيين من عقدة الاشتراطات الخارجية والعصبية الحزبية، وصولاً إلى استعادة توافقنا الوطني المنشود، وبلورة اصطفاة فلسطيني موحد في وجه التحديات الصهيونية الخطيرة التي تعصف بقضيتنا الوطنية، وتعتمد على الاستفراد بمفرداتها ومكوناتها في غيبة الصف الفلسطيني الموحد والجهد الوطني الجماعي.

وفي كلمته استعرض الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي مسيرة المجلس خلال السنوات الثلاثة الماضية، مؤكداً أن استهداف المؤسسات السياسية الفلسطينية، وعلى رأسها المجلس التشريعي الفلسطيني، أصبح واضحاً جلياً لا يحتاج إلى

كثير شرح أو تبيان، فقد تواتر على ذلك حلف أثم جمع أطرافاً متعددة ابتغاء تحقيق مصلحة مشتركة تتساق مع المصلحة الإسرائيلية والأمريكية، ولا تمت لمصلحة شعبنا وقضيته بصلة.

وبين د. بحر أن إسرائيل اختطفت أكثر من أربعين نائباً بهدف شل عمل المجلس وخلق أوارقه، وسلب حق الأغلبية لكتلة التغيير والإصلاح فيه، إلا أن المجلس أبى إلا أن يواصل رسالته المجيدة إزاء شعبه وقضيته العادلة، لافتاً إلى أن المجلس استمر في عمله التشريعي والرقابي بكل

همة وعزم واقتدار، وشق طريقه في اتجاهات عمله المرسومة، لا يبالي بمزايدة المزايديين أو استنكاف المستنكفين، حتى أفرغت طائرات الحقد الإسرائيلية مكنونات عنصريتها وفاشيتها البغيضة في جدرانها الشامخة إبان حرب الضرقان. وتحدث د. بحر باستفاضة، وعبر لغة الأرقام عن أنشطة وإنجازات المجلس في مختلف المجالات خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، موضحاً أن المجلس أتمّ وظيفته التشريعية عبر إقرار أربعة عشر قانوناً، وأصدر عشرات القرارات التي تصب في صالح الوطن والمواطن والقضية الوطنية، كما انسجم بوضوح مع وظيفته الرقابية على الأداء الحكومي من خلال تفعيل الأدوات الرقابية المعروفة، سارداً بعض الأمثلة ومن بينها الزيارات التفقدية والتقييمية لأوضاع المؤسسات الرسمية، وجلسات الاستماع والأسئلة والاستجابات التي شملت العديد من الوزراء والمسؤولين في إطار مهام المجلس ومسؤولياته عبر لجانه المختلفة.

النواب الإسماعيليون : ملاحقة الأجهزة الأمنية لنا تستهدف تكبيل الشرعية الفلسطينية

أبدى النواب الإسماعيليون في الضفة الغربية استياءهم الشديد من سياسة الملاحقة والتضييق الذي يتعرض له مكتب النواب في مدينة نابلس من مضايقات وتحركات من قبل أفراد الأجهزة الأمنية والتي ازدادت شراسيتها في الآونة الأخيرة . وقد أعرب نواب نابلس عن استيائهم تجاه ما يجري فقالت النائب منى منصور : " نتعرض وأولادنا يومياً للملاحقة والتضييق من قبل أفراد الأجهزة الأمنية . أمام بيوتنا وفي مكاتبنا وفي كل مكان هناك من يتتبع خطواتنا دون أدنى خجل " بينما أعرب النائب ياسر منصور -نابلس- عن

استنكاره للأجواء البوليسية التي تعيشها الضفة الغربية قائلاً : " إذا كنا نحن ممثلي الشعب نلاحق بهذا الشكل فكيف بأفراده ؟ . هذه أجواء غير صحية أبداً ولا تؤسس لمصالحة فلسطينية فلسطينية " وفي ذات الوقت حذر النائب حسني البوريني -نابلس- من تبعات الملاحقة المستمرة التي يتعرض لها النواب الإسماعيليون محملاً مسؤولية أي ضرر يلحق بهم للسلطة الفلسطينية أولاً ومن خلفها أجهزتها وأضاف : " لم يعد هناك حدود كل شيء ملاحق ومتابع وكل من له صلة بالنواب من قريب أو بعيد داخل دائرة الملاحقة"

المجلس التشريعي..
منارة الديمقراطية
في فلسطين

د.أحمد محمد بحر



في ظلال مرحلة بالغة الدقة والحساسية والخطورة تنكسر قيود بعض من إخواننا النواب المختطفين في سجون الاحتلال، ليتنسموا عبير الحرية ويلتحقوا من جديد بموقعهم المبارك ضمن الركب الوطني الأصيل لنواب المجلس التشريعي الذي تجشمو عناء مرحلة هي الأصعب في تاريخ الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية دون جدال. احتضنت أرض وجنات الضفة الغربية الحبيبة النواب: "محمد ماهر" بدر، وسمير القاضي، و خليل الربيعي وحاتم قفيشة عن محافظة الخليل، وأحمد عطون، ووائل الحسيني عن محافظة القدس،، ومحمود الخطيب عن محافظة بيت لحم، ولا زالت على موعد تليد مع بقية النواب الذين تلفهم سجون ومعتقلات العدو الصهيوني البغيض.

إننا في رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني لا يسعنا إلا أن نتقدم لإخواننا الأكارم المفرج عنهم بأحر آيات التهنية والتبريك لمة الله تعالى عليهم بالفرج والخلاص من نير الاعتقال الغاشم، وندعوهم لأخذ موقعهم الريادية وممارسة واجباتهم الوطنية في خدمة أبناء شعبهم، والتصدي للأخطار والتحديات التي تحدق بوطنهم وقضيتهم، متمنين على الله أن يعجل بالفرج القريب لإخوانهم النواب المتبقين وراء الأسوار الظالمة، نذكر تماماً أن هذه المهمة ليست سهلة على الإطلاق، وأن حلفاً أتما يستحث خطاه وتتناشق جهودده وتتكامل مخططاته من أجل وأد المشروع الإسلامي على أرض فلسطين، وإجهاض إفرازات الديمقراطية الفلسطينية التي حملت حركة حماس إلى سدة الحكم وخدمة شعبنا في فلسطين، إلا أن إرادتنا الراسخة وعز منا المتجدد وجهدنا المتواصل وتضحياتنا الفياضة، كفيلة بالتصدي الحازم لهذا الحلف البغيض الذي لم يدخر وسعاً في التآمر على حقوقنا وثوابتنا الوطنية، وتفريغ قضايانا الوطنية من مضامينها الأساسية، وتحويلها إلى محض مساعدات مادية واستجداء سياسي مغفوس بالذل والهوان والتنازل والانبطاح.

ندرك تماماً أن الهجمة المسعورة أكبر من أن توصف، وأن حجمها ومستوى الخطر الكامن فيها يستعصي على كل بيان، وأن عماد هذه الهجمة الشرسة يبدأ بالسجن والاعتقال والتهديد، مروراً بالتضييق والملاحقة، وقد لا ينتهي بالقتل والاعتقال وسفك الدماء. لقد مارسوا كل أشكال العنف والاضطهاد، ومنعوا النواب من ممارسة واجباتهم ومسؤولياتهم وعلى رأسهم رئيس المجلس د.عزيز دويك، وأغلقوا مقر المجلس برام الله في وجوههم، ولا حوقهم واعتقلوا بعضهم، واعتقلوا زوجاتهم وأبنائهم، وأغلقوا وعيوا بمكاتبهم، ولم يتركوا سبيلاً للاعتداء عليهم إلا سلوكه دون أدنى وازع من وطنيه أو خلق أو ضمير إنساني. ومع ذلك فقد أبى المجلس التشريعي، ونوابه البررة من كتلة التغيير والإصلاح، إلا أن يكونوا عنواناً لهذه المرحلة ورجالها الأوفياء، والوقود المحرك لتفعيل قضيتنا وإشعال حب الوطن وروح المقاومة والجهاد في نفوس أبناء شعبنا، والسعاة الأنقياء بين يدي خدمة شعبنا ومحاولة معالجة الأزمات التي تحيط به وتضرب أبناءه من كل حذب وصوب.

إنها فلسطين، الدين والعقيدة والأرض والكرامة والحرية والإنسانية والشموخ، فلسطين التي تهون أرواحنا ونفوسنا وأموالنا وكل ما نملك فداء لها، فلا عجب أن نستعلي بصمودنا العظيم وإرادتنا الوثابة على كل ألوان الجراح، ونحتمل كل أشكال الضرب والقتل والتهديد والملاحقة من أجل رفعة شعبنا وضمان شموخ قضيتنا وصيانة حقوقنا وثوابتنا.

لقد أذهل صمودنا وثباتنا وشدة بأسنا واستعلائنا كل المتآمرين المتواطئين على اختلاف أشكالهم ومنطقتاتهم، فباتت حساباتهم على أشد ما تكون ضعفاً وارتباكاً، فتارة يعتقلون وأخرى يفرجون، وتارة يتخذون إجراءات قمع وتعسف، وأخرى يصرون مراسيم باطلة، وهكذا في إطار متوالية من الإجراءات الهزيلة والقرارات البائسة التي لا تسمن ولا تقني من جوع. إننا نعلنها بالفم الملآن، ونبئها للقاصي والداني، أن المجلس التشريعي سيبقي المنارة الديمقراطية التي ترسل إشعاعاتها الطاهرة في كافة ربوع وجنات وطننا الحبيب، وأن كل إجراءات القمع والملاحقة والتضييق والاعتقال وسواها، هي إجراءات أضعف من أن تفت في عضدنا الديني والوطني والسياسي، وأنها ستشكل لنا قوة دافعة وحافزاً إضافياً لبذل مزيد من الجهد والعطاء والتضحيات، وحماية شعبنا ووطننا وقضيتنا في مواجهة كل المحن والمخاطر والتحديات.

تهنئة بالإفراج

يتقدم د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي ود. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس والإخوة النواب وموظفو المجلس التشريعي بالتهنئة الحارة من الإخوة النواب

النائب / حاتم قفيشة
النائب / وائل الحسيني
النائب / سمير القاضي
النائب / محمود الخطيب
النائب / أحمد عطون
النائب / خليل الربيعي
النائب / ماهر بدر

بمناسبة الإفراج عنهم من سجون الاحتلال بعد اختطاف دام ٤٣ شهراً
نسأل الله العلي القدير أن يعجل في الإفراج عن باقي الإخوة النواب وكافة الأسرى

تهنئة من الأعماق

يتقدم د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس والإخوة النواب وموظفو المجلس التشريعي بأحر التهاني والتبريكات من فضيلة

الأستاذ الدكتور / مازن إسماعيل هنية

بمناسبة ترقيته إلى الأستاذية في الفقه وأصوله، سائلين المولى عز وجل له دوام التقدم والنجاح في خدمة دينه ووطنه وشعبه



في ذكرى وعد بلفور المشؤم

د. بحر التمسك بحقوقنا وصيانة وحدتنا الوطنية هو الرد الأمثل على كل مشاريع التصفية والاستهداف السياسي



الوطنية والنأي بقضيتنا العادلة عن براثن التصفية والاستهداف التي تستحثها الإدارة الأميركية وحلفائها إقليمياً ودولياً، بتساوق مدان من بعض أبناء جلدتنا الذين يتشدقون بالقيم الوطنية وهي منهم براء.

وتابع: "إن الاعتذار لشعبنا الفلسطيني، وتقديم كافة أشكال الدعم السياسي والاقتصادي اللازم لإسناد قضيتته الوطنية، يشكل الحد الأدنى المقبول أمام بريطانيا للتكفير عن جريمتها السياسية والأخلاقية بحق شعبنا ووطننا، كونها تتحمل المسؤولية التامة عن كل ما لحق بشعبنا من جرائم ومصابب ونكبات منذ وعدها المشؤم بإقامة وطن قومي لليهود على أرضنا، مروراً بتوفير كل

أكد الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أن حقوقنا التاريخية المشروعة في أرضنا هي حقوق ثابتة ولا يمكن التنازل عليها، ولا يمكن لأحد أيا كان أن يشطب أي من حقوقنا وثوابتنا الوطنية التي سالت من أجل الحفاظ عليها أنهاراً من الدماء، وسقط عشرات آلاف الشهداء والجرحى، وتجزع شعبنا الفلسطيني في سبيلها معاناة لا توصف وآلاماً بلا حدود.

ولفت د. بحر في تصريح صحفي في ذكرى وعد بلفور إن التمسك بحقوقنا الراسخ في مقاومة الاحتلال، وصيانة وحدتنا الوطنية، وتوفير مقومات الصمود والثبات لشعبنا، يشكل الضمانة الأمثل لحفظ مسيرتنا

أشكال الدعم والحماية لإنشاء وتأسيس الكيان الصهيوني، وصولاً إلى التغطية السياسية السافرة على مواقف وجرائم الاحتلال طيلة العقود الماضية، دون أي اعتبار لقيم الحرية ومبادئ حقوق الإنسان التي تتشدد بها على رؤوس الأشهاد". وأشار د. بحر إلى أن هذه الذكرى الأليمة تشكل حافزاً أساسياً للثبات والتمسك بالثوابت والحقوق الوطنية، وعلى رأسها حق العودة للاجئين، مؤكداً أن مخططات التصفية والاستهداف التي تحاك لواء قضيتنا سياسياً لا يمكن مواجهتها إلا بإرساء برنامج سياسي على أسس وطنية صرفة، تراعي الانحياز إلى حقوقنا واحتياجاتنا الوطنية،

وتتصدي لكل ألوان التدخل والعبث في ساحة جبهتنا الفلسطينية الداخلية، وتمنح شعبنا إدارة سليمة للشأن الداخلي بعيداً عن الأجندة الضارة والأهداف اللاوطنية.

وتابع البيان "إن هذه الذكرى المشؤومة تستدعي إلى الذاكرة كل أشكال القهر وممارسات الظلم والإرهاب التي صيها الانتداب البريطاني والعصابات الصهيونية لحقبة زمنية طويلة ذاق فيها شعبنا الأمرين قبل أن تستكمل بريطانيا جريمتها السياسية والأخلاقية بتقديم فلسطين على طبق من ذهب لقطعان الصهاينة، وتوفير الحماية اللازمة لهم لإعلان دولتهم للقبطة وكيانهم المسخ على أرضنا المباركة عام ١٩٤٨.

تعقيباً على المرسوم الصادر بإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية عامة

المجلس التشريعي : عباس لا يملك أي صفة دستورية تخوله إصدار مراسيم

مكشوفة يسعى من خلالها عباس وزمرته البائسة لإجراء انتخابات عامة في الضفة الغربية فقط، وتنصيب نفسه حاكماً عليها، وبذلك يكتمل الفصل الأخير من فصول بناء قاعدة الجنرال دايتون في الضفة الغربية. ولكننا نؤكد لأبناء شعبنا الفلسطيني، وللعالم بأسره.

وشدد د. بحر خلال مؤتمره الصحفي "على أن إصرار السيد محمود عباس على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية دون توافق فلسطيني، وعلى أرضية الحفاظ على حقوق وثوابت الشعب الفلسطيني، يكشف عن نواياه المبيتة بتزوير تلك الانتخابات وحسم نتائجها مسبقاً وإقصاء كل من يخالف نهجه التفاوضي العبثي مع العدو الصهيوني من النظام السياسي الفلسطيني ودائرة صنع القرار، وإصراره على إجراء انتخابات وفقاً لقانون انتخابات عامة صاغه بنفسه، بعيداً عن السلطة التشريعية ينطوي على انتهاكات دستورية خطيرة.

وقال: "إن إصرار محمود عباس على إجراء الانتخابات

الوطنية التي تخوله إصدار أي قرار يخص الشأن العام الفلسطيني، بما في ذلك الدعوة لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية عامة، لأنه غير مؤتمن على حقوق وثوابت الشعب الفلسطيني بعد سلسلة الفضائح والمصابب التي تسبب بها؛ وليس أقلها وصف المقاومة الفلسطينية بالحقيرة، والتنسيق الأمني العلني مع العدو الصهيوني، وتواطئه المكشوف في حصار قطاع غزة وتجويع سكانه، ودوره المشبوه في الحرب الدموية التي شنها العدو الصهيوني المجرم على قطاع غزة أواخر العام الماضي، وصولاً إلى فضيحته الكبرى في تقرير غولدستون.

وتابع: "إن إصرار السيد محمود عباس على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية دون توافق فلسطيني وترتيب للبيت الداخلي على أرضية الحفاظ على حقوق وثوابت الشعب الفلسطيني، يشكل في حقيقة الأمر إعلاناً انفصالياً من طرف السيد محمود عباس لتكريس الانقسام والقطيعة بين الضفة الغربية وقطاع غزة"، ملفتاً إلى أن ذلك يمهّد لمؤامرة

أكدت رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني أن محمود عباس لا يملك أي صفة دستورية تخوله إصدار أية مراسيم أو قرارات رئاسية أياً كان شكلها ومضمونها، وذلك لانتهاه فترة ولايته الرئاسية منذ التاسع من كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٩ وفقاً لأحكام نص المادة (٣٦) من القانون الأساسي المعدل والتي أكدت صراحة على أن مدة رئاسة السلطة الفلسطينية هي أربع سنوات. والأمر يعني بوضوح، أن المرسوم الصادر عن السيد محمود عباس بالدعوة لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية عامة لا قيمة ولا أثر له من الناحية الدستورية لصدوره عن غير ذي صفة بعد انتهاء فترة الولاية الرئاسية بقوة القانون الأساسي، بل ويستدعي محاسبة قضائية للسيد محمود عباس بتهمة انتحال صفة رئيس السلطة الفلسطينية.

كما وأوضح الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي خلال مؤتمر صحفي عقده تعقيباً على قرار عباس بإجراء انتخابات عامة مطلع العام القادم أن عباس يفتقر إلى الصفة

على يد أجهزة سلطة عباس في الضفة

رئاسة المجلس التشريعي تدين جريمة اختطاف زوجة النائب المختطف رومانين

لطمس وتغييب الشرعية الفلسطينية، فالاحتلال الصهيوني يعتقل النواب فيما تقوم سلطة رام الله وأجهزتها الأمنية بالتضييق عليهم وملاحقتهم واعتقال أبنائهم وزوجاتهم. ودعا كافة النواب في الضفة وغزة، وخاصة من حركة فتح والقوائم الأخرى، إلى توضيح موقفهم إزاء هذه الجريمة البشعة وكافة الجرائم التي تصير سلطة رام الله على اقترافها بعيداً عن أي خلق أو وطنية أو إنسانية أو ضمير. وطالب د. بحر كافة المؤسسات الحقوقية والمحلية والدولية بضرورة التدخل الفوري والعاجل لإطلاق سراح زوجة النائب المختطف رومانين، وإلزام سلطة رام الله باحترام الأخلاق والقيم الوطنية، والتقيي د بتطبيق الأنظمة والقوانين الفلسطينية.

الأمر على ملاحقتها أبناء النواب بل امتد الأمر ليشمل زوجات النواب وملاحقة الحرائر واعتقالهم وإغلاق الجمعيات الخيرية ولجان الزكاة". وحمل د. بحر السيد محمود عباس وسلام فياض وقادة أجهزتهم الأمنية شخصياً المسؤولية الكاملة عن حياة زوجة النائب المختطف علي رومانين، مؤكداً أن ذلك يشكل تعدياً سافراً على الحصانة البرلمانية للأخوة للنواب، وقال: "لن نقف مكتوفي الأيدي أمام هذا الانحدار الأخلاقي والسياسي، وسننخذ الإجراءات اللازمة الكفيلة بمعاينة المتورطين جميعاً وإخضاعهم لسلطة العدالة والقانون".

وأشار إلى أن هذه الجريمة تعبر عن حالة بشعة من التبادل الوظيفي وتكامل الأدوار مع الاحتلال الصهيوني، وسعيه الحثيث

استنكرت رئاسة المجلس التشريعي بشدة ما أقدمت عليه سلطة عباس على اختطاف زوجة النائب على رومانين المختطف منذ ثلاث سنوات في سجون الاحتلال الصهيونية.

وأكد الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أن هذه الجريمة النكراء تعد تجاوزاً لكافة الخطوط الحمراء ولكل القيم والأعراف والتقاليد الوطنية، وتمثل اعتداء صارخاً على كل مقتضيات الحصانة البرلمانية التي يحوزها نواب المجلس التشريعي. وتابع دبهر في تصريح صحفي: "في كل يوم تثبت سلطة رام الله عمق انسلخها عن الوطن والقضية عبر ملاحقة المقاومين والمجاهدين وزجهم في غياهب السجون والمعتقلات، ولم يقتصر

خلال حفل تخريج حفظة القرآن الكريم

د. بحر : نريد انتخابات حرة نزيهة ولا نريد ديمقراطية الرباعية المشروطة



تفرض على الشعب الفلسطيني الالتزام بها لكي تدخل الانتخابات وهذا غير مقبول لدينا في المجلس التشريعي. وعبر د. بحر عن فخره بالعدد الكبير من حافظين كتاب الله عز وجل وقال

أكد الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي ضرورة الحوار الوطني الفلسطيني للوصول إلى وحدة الشعب على قاعدة الثوابت الفلسطينية والقرار الفلسطيني المستقل، بعيداً عن التدخلات الأمريكية وشروط الرباعية المجحضة بحق الشعب الفلسطيني.

وشدد د. بحر خلال حفل نظمته حركة حماس في حي الشجاعية تكريماً للحافظين لكتاب الله على أن أي انتخابات سوف تعقد دون التوافق الوطني لن تكون مقبولة من الشعب الفلسطيني لأنها ستعمل على تعزيز وتكريس الانقسام بين شطري الوطن. وأضاف د. بحر أننا نريد انتخابات حرة ونزيهة ويجب أن نهين المناخ السليم لذلك بعيداً عن شروط الرباعية التي

اللجنة الاقتصادية في "التشريعي" تناقش مع وزير المواصلات التسعيرة الجديدة لسائقي الأجرة



ناقشت اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي مع وزير النقل والمواصلات م. أسامة العيسوي تسعيرة أجرة السفر داخل المدن والمخيمات في محافظات قطاع غزة، وذلك في مقر المجلس بحضور رئيس اللجنة النائب عاطف عدوان وكل من أعضاء اللجنة النائب سالم سلامة والنائب يوسف الشرافي وكل من نواب المجلس أ. مشير المصري والنائب اسماعيل الأشقر، والنائب جميلة الشنطي. وافتتح اللقاء د. عدوان مشيدا بجهود وزارة النقل والمواصلات في سبيل تذليل العقبات بين المواطن والسائقين، طالبا من الوزير العيسوي توضيح الفلسفة التي وقفت خلف التسعيرة الجديدة وأليات سن تلك التسعيرة، إضافة إلى معرفة المعوقات التي قد تواجه الوزارة في تطبيق تلك التسعيرة.

من جانبه أوضح الوزير العيسوي خلال اللقاء أنه بعد ثبات أسعار السولار والمحروقات الأخرى كان لا بد من إعادة النظر في التسعيرة القديمة التي فرضت على المواطنين نتيجة نقص الوقود في السابق وارتفاع كبير في أسعاره، وتابع "بعد التذمر الكبير من المواطنين تم تكليف لجنة عمل تسعيرة جديدة يتم فيها الموازنة بين مصلحة المواطن والسائقين، كما دعا شرطة المرور بضرورة القيام بأوجيها من أجل ضمان ضبط العمل في التسعيرة الجديدة والتي لاقت ارتياح كبير من قبل المواطنين كما ذكر الوزير العيسوي. بدوره لفت النائب يوسف الشرافي خلال مداخلة له أن التسعيرة

الجديدة أخلت بعض المناطق في قطاع غزة السيارات مثل منطقة الصنفطوي والشاطئ الشمالي، كما اقترح بأن يكون لكل سائق أجرة ملصق داخل سيارته يكون عبارة عن بطاقة تعريفية بالسائق، كما اقترح أن يدفع طلاب الجامعات نصف الأجرة التي تقررها الوزارة. أما النائب جميلة الشنطي فقد شددت على ضرورة ملاحقة المستنكفين من الأجهزة الأمنية والذين يعملون كسائقين داخل مدن ومخيمات قطاع غزة، بينما لفت النائب مشير المصري أن تسعيرة المواصلات الجديدة

تغيرت عن القديمة بشكل قليل وغير ملحوظ بينما غالب الأسعار بقيت كما هي في السابق. وفي تعقيب الوزير العيسوي على مداخلات النواب أكد أن وزارة المواصلات بدأت منذ شهر بإلزام سائقي الأجرة وضع بطاقة تعريفية ولصقها على زجاج السيارة الأمامي لافتا أن هذا الإجراء بدأ بشكل تدريجي، كما وافق على طلب اللجنة الاقتصادية بتوحيد التسعيرة الجديدة للسائقين من موقف جامعتي الأزهر والإسلامية إلى جميع مواقف السيارات داخل مدينة غزة.

عارض إجرائها في الوقت الحالي

بحر: حماس مع الانتخابات ولكن الوضع الأمني بالضفة يعيق المشاركة فيها

قادمون نصره للمسجد الأقصى"، بحضور الناطق الإعلامي باسم حركة حماس في المنطقة الوسطى يوسف فرحات، وحشد من المواطنين. ووصف دبهر سعي جماعات يهودية متطرفة لإقامة "الهيكل" فوق أنقاض الأقصى "بأنها عقيدة فاسدة ومظلمة"، مجددا تمسك المجلس التشريعي بحقوق وثوابت الشعب الفلسطيني "المتملة بالقدس، والعودة، والأسرى". من ناحية أخرى لفت د. بحر إلى أن التصويت على تقرير جولدستون هو انتصار للإرادة الفلسطينية ومقاومتها، معتبرا أنه أول تقرير قانوني، وحقوق في تاريخ القضية الفلسطينية يدين جرائم الاحتلال الإسرائيلي.

قال د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي "إن حركة حماس مع الانتخابات، ولا تخشاه"، إلا أنه عارض إجرائها في الوقت الحالي بسبب أن الوضع الأمني في الضفة الغربية يعيق مشاركة حركة حماس في تلك الانتخابات. واتهم دبهر اللجنة الرباعية الدولية بالإنحياز لطرف على حساب الآخر "من أجل إنهاء مشروع المقاومة الذي تتبناه حركة حماس في غزة". ورأى بحر أنه في حال تم إجراء انتخابات "حرة ونزيهة" في الضفة الغربية فإن حركة حماس ستنتصر فيها. جاءت تصريحات دبهر خلال أمسية ثقافية نظمتها حركة حماس في مخيم النصيرات وسط قطاع غزة بعنوان "يا قدس إنا

النائب أبو حلبية يطالب جميع البرلمانات بتفعيل دورها في نصره القدس

"التشريعي" يدعو الأمم المتحدة لتخصيص جلسة لمناقشة الاعتداءات الصهيونية على الأقصى

التفريط بها أو المساومة عليها كما فعل المجلس التشريعي الفلسطيني الذي أقرّ قانون تحريم وتجريم التنازل عن القدس والأقصى. واستنكر النائب أبو حلبية بشدة الانتهاك المستمر لحرمة هذا المسجد الأقصى وقدسيته من خلال دخول الصهاينة بملابس وسلوكيات فاضحة، وإطلاق الرصاص الحي والمطاطي وإلقاء القنابل الارتجاجية والمسيبة للدموع، وإقامة الملاهي الليلية والحفلات الراقصة والمأجنة في محيط هذا المسجد المبارك. كما ناشد شعبنا الفلسطيني أن يكون على مستوى الحدث، وأن يتوحد بجميع فصائله وأطيافه وينهي حالة الانقسام بين غزة والضفة الفلسطينية، وتوجيه جميع الجهود لمقاومة الاحتلال الصهيوني ودحره من الأرض الفلسطينية. كما طالب فصائل المقاومة الفلسطينية بتفعيل دورها والتحرك بسرعة قبل فوات الأوان والقيام

بمناشد الجماهير العربية والإسلامية للخروج بمسيرات صاخبة انتصار للمسجد الأقصى. في سياق متصل طالب مقرر لجنة القدس في المجلس التشريعي النائب أحمد أبو حلبية جميع البرلمانات العربية والإسلامية والدولية بتفعيل دورها في نصره القدس والمسجد الأقصى، وذلك من خلال مطالبة جميع هذه البرلمانات بضرورة استنكار جرائم الحرب التي تمارسها سلطات الاحتلال الصهيونية ضد أهلنا في القدس وضد المسجد الأقصى المبارك. كما ناشد النائب أبو حلبية خلال مؤتمر صحفي عقده تعقبا على انتهاكات الاحتلال للمسجد الأقصى ضرورة سن القوانين اللازمة لمنع دعم التنازل عن القدس أو



د. أحمد أبو حلبية

الشتات في مسيرات جماهيرية حاشدة تنديدا بالاعتداءات الصهيونية ضد القدس. كما أكد د. بحر على حق شعبنا في الدفاع عن المسجد الأقصى وحقه في استخدام كافة الوسائل المقاومة أمام حماية المسجد الأقصى المبارك ومدينة القدس المحتلة، وطالب الجميع بالوقوف أمام مسئولياتهم تجاه مدينة القدس والمسجد الأقصى. كما طالب د. بحر باسم رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني دول العالم العربي والإسلامي بضرورة التحرك العاجل على كافة المستويات الرسمية والرسمية لحماية المسجد الأقصى ومدينة القدس من خطر الاعتداءات الصهيونية المبرمجة والتي تستهدف تهويد المدينة المقدسة،

دعت رئاسة المجلس برلمانات العالم الدولي والعربي والإسلامي والمؤسسات الدولية والأمم المتحدة بضرورة تخصيص جلسة لمناقشة الاعتداءات الصهيونية على المسجد الأقصى واتخاذ القرارات اللازمة لحماية المدينة المقدسة وضمان حرية العبادة للمسلمين في المسجد الأقصى من الانتهاكات الصهيونية المنافية لجميع الأعراف والقوانين الدولية. وأدان الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني في تصريح صحفي الاعتداءات الصهيونية على مدينة القدس والمسجد الأقصى والأماكن المقدسة في المدينة، محملا حكومة الاحتلال نتائج أفعالها وجرائمها وتدنيسها للمسجد الأقصى، كما حذر من أن المساس بالمسجد الأقصى سيفجر المنطقة بكاملها. ودعا أبناء شعبنا الفلسطيني في كل مكان للنفير العام في الضفة الغربية وقطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة ومخيمات

"التشريعي" يعرب عن استنكاره لموقف وزيرة الخارجية الأميركية بخصوص قضية الاستيطان

أعربت رئاسة المجلس عن بالغ استغرابها واستنكارها للموقف الذي أبدته هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأميركية إبان لقائها المشترك بالسيد محمود عباس في أبو ظبي والذي حثّ فيه عباس على الانطلاق في مسيرة المفاوضات دون وقف الاستيطان. وأكد الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أن هذا الموقف يشكل تراجعاً أميركياً سافراً عن الوعود والمواقف التي قطعتها الإدارة الأميركية حول ضرورة وقف الاستيطان قبل إجراء أي مفاوضات فلسطينية - صهيونية، ملفتا أن هذا الموقف يتقاطع تماما مع المواقف السياسية التي اتخذتها الإدارة الأميركية السابقة زمن الرئيس السابق جورج بوش، واستوجبت من خلالها مقت وعداء الأمة العربية

والإسلامية. وحذرت رئاسة المجلس من استغلال الكيان الصهيوني لهذه التراجعات الأميركية المطردة، واتخاذها غطاء سياسياً لممارسة مزيد من الجرائم وأعمال البطش والعدوان والإرهاب بحق شعبنا الفلسطيني، ومضاعفة الهجمة المسعورة التي تستهدف القدس المحتلة والمسجد الأقصى المبارك. ودعا د. بحر السيد محمود عباس وسلطة رام الله لوقف التمويل على السياسات والمواقف الأميركية المناوئة لحقوق وتطلعات شعبنا، ونبد المراهنة على المشاريع الأميركية المسمومة التي يتم طبخها للمنطقة، وأكد أن بناء الوحدة الوطنية الحقيقية على أسس صلبة ومتينة يشكل المدخل الأساس أمام مواجهة الحلف الصهيوني - الأميركي، ومخططاته الخطيرة التي تستهدف ضرب وحدة وتماسك شعبنا وتضييق قضيتته العادلة.

ثقافة قانونية

إعداد: أ. غادة سلمان مزيد - مساعد قانوني / المجلس التشريعي الفلسطيني

يشكل المعاقون في فلسطين شريحة كبيرة من المجتمع نتيجة لممارسات الاحتلال التي ساهمت في اتساع هذه الفئة. وقد أولى المشرع اهتماماً بهذه الشريحة فأصدر قانون حقوق المعاقين رقم 4 لعام 1999م الذي عرّف المعاق في المادة (1) منه "بأنه الشخص المصاب بعجز كلي أو جزئي خلقي أو غير خلقي وبشكل مستقر في أي من حواسه أو قدراته الجسدية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعاقين". وكفل

للمعاق مجموعة واسعة من الحقوق التي تسمح له بالعيش بكرامة وحرية ومساواة مع باقي المواطنين. حيث قرر القانون حق تشغيل المعاقين في القطاع العام والقطاع الخاص، وسنستعرض إلى أي مدى كفل المشرع هذا الحق في القوانين ذات العلاقة كالتالي: 1. القانون الأساسي لسنة 2003 م: ساوى القانون الأساسي وتعديلاته بين الفلسطينيين أمام القانون دون اعتبار للعرق أو النسب أو الإعاقة فقد نصت المادة (9) منه على أن "الفلسطينيين سواسية أمام القانون لا

تميز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة". 2. قانون حقوق المعوقين رقم 4 لسنة 1999م: حدد القانون مجموعة من الالتزامات على المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بشأن تشغيل المعاقين حيث ألزم تلك المؤسسات بما يلي: - اتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع نسبة العاملين فيها من المعاقين إلى ما نسبته 5% من إجمالي الموظفين وحسب احتياجاتها. مادة (10) - ضرورة تشجيع تشغيل المعوقين في المؤسسات الخاصة من خلال خصم نسبة من مرتباتهم من ضريبة الدخل لتلك المؤسسات. مادة (10) 3. قانون العمل رقم (7) لسنة 2000م: حرصا من الدولة على إلزام أرباب العمل بتشغيل المعاقين فقد أوجب القانون على صاحب العمل تشغيل عدد من العمال المعوقين المؤهلين بأعمال تتلاءم مع إعاقته. وذلك بنسبة لا تقل عن 5% من حجم القوى العاملة في المنشأة. مادة (13) 4. قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة

1998م - استنادا إلى أحكام قانون الخدمة المدنية تحدد الوظائف وجعلت تحديد هذه بقرار من مجلس الوزراء. وخصصت نسبة تلك الوظائف للأسرى المحررين والجرحى المصابين دون غيرهم من المعاقين. وقد نصت المادة (34) من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية بأنه "على جميع الدوائر الحكومية أن تراعي عند كل تعيين استكمال نسبة ال 5% المحددة لتشغيل المعاقين"، إلا أن النص على هذه النسبة يجب أن يكون في أصل القانون لا في لائحته التنفيذية.

حق تشغيل المعاقين في القوانين الفلسطينية ذات العلاقة



من يحكم أمريكا ؟

المستشار / ناهض منير الرئيس

هل بقي لدى المتوكلين على أمريكا ما يقولونه بعد أن وقفت وزيرة الخارجية الأمريكية، تلك العجوز الستينية التي تفضحها تجاعيدها كلما اكتشفت أصباغها عن جلد وجهها، بجوار معلمها وسيدها وزعيمها الصهيوني، تردد على مسامعنا تكراراً بالنص والحرف للموقف الصهيوني من الاستيطان، مترجعة عن أقوال الدمية الجالس في البيت الأبيض، باصقة في وجه كل من توسل على أمريكا بدلاً من التوكل على الله.

وما أكثر المتوكلين على أمريكا في منطقتنا! المتلمسين لها المعادير! ما أكثر الزائفين من الواجب الذي يقول لهم بفصيح العبارة: لن يعطيكم أحد صدقة - ولن تأخذوا أي حق من حقوقكم إلا بالقوة التي تكتسبونها من خلال الوحدة والعمل والحكم الرشيد. فلم يكن منهم إلا أن حادوا عن الطريق وزاغوا إلى الوهم الذي يملئكم بأن أمريكا سوف تكون شيئاً أكثر من مستعمرة صهيونية!

ها هي أو هامهم قد تهاوت، وإنهار مشروهم بأكملهم، ومسحت بهم الأرض تلك العجوز القبيحة الشقاء. فما الذي قاله لها وزراء الخارجية العرب عندما اجتمعت بهم في المغرب أمس في يوم عيد من أعيادها وماتم من آمناً وهو الثاني من تشرين الثاني ذكرى وعد بلفور؟ هل قالوا لها: إن موقف أمريكا في عهدكم أسوأ من موقفها في عهد جورج دبليو بوش؟ هل قالوا لها إن موقف أمريكا لم يعد يسمح لها بدور الوسيط؟ هل قالوا لها إن مصالحكم في بلادنا لم تكن مهددة قدر ما هي مهددة اليوم وإن سمعتمكم لم تكن في الوحل قدر ما هي اليوم؟ هل سألوها: لماذا (تمرجل) رئيسك بالأمس وقال إن إسرائيل يجب أن تتوقف عن الاستيطان تماماً قبل العودة إلى مائدة المفاوضات وكيف جاز له أن ينمسخ وينكس على عقبيه ويكشف عورته - التي هي أنت خاصة - حين قلت إنه لا علاقة بين الجلوس على مائدة المفاوضات وبين وقف الاستيطان؟ إن هذا النكوص من قبل الرئيس باراك أوباما وليس من قبل وزيرة هيلاري أمر ينذر بالسوء ويبيع على اليأس التام من أمريكا. وإذا نحن صدقنا أن أوباما لم يطلق تصريحه كذبا بل كان في لحظتها يعني ما يقول، فإن نكوصه بعد خيانة منه لنفسه، وللشعارات التي أطلقها إبان حملته الانتخابية، وللجماهير الأمريكية التي أراذته رجل تغيير مستعد لخوض معركة التغيير قادر عليها كما قال، بما في ذلك القدرة على إدارتها وعلى دفع تكاليفها. كنا بالأمس من المهتمين جدا بأمر أوباما شخصياً. فقد كانت معركة الانتخابية وكان فوزه فيها باعثاً على احترام العالم للشعب الأمريكي بمن فيه الكتلة المترصة من الأمريكيين السود الذين صبا أصواتهم وراء مرشحهم، وكذا العناصر التحررية وطلبة الجامعات والليبراليين الصادقين المتعلقين بالمثل التنظيمية، بعيداً عن العنصرية والصهيونية ومرشح المحافظين الجدد. كان لذلك معنى عظيم وبشرى طيبة. هو معنى هزيمة المحافظين الجدد الذين شنوا الحروب العدائية ضد منطقتنا، والذين ورطوا الولايات المتحدة في مشروع أميراطوري استنزف مواردها وجلب عليها الضيق في الداخل والحقد في الخارج، وكبد الأمريكيين مرارة موت الكثيرين من أبنائهم العائدين إليهم في العنوش دون سبب ملموس مفهوم، ووضع أكثرية مواطنيها دافعي الضرائب في خدمة أقلية اللوبي الصهيوني بصورة لم يسبق لها مثيل. فهبط بالاقصاد الأمريكي وبقيمة الدولار بين العملات. وأحل البطالة وعجز الخزنة محل الرفاه.

ولذا جاء فوز أوباما انتصاراً لوعد ضمني: أن تصبح الولايات المتحدة أقل عدوانية، وأكثر عدلاً، وأقل انصياعاً للأقلية الصهيونية الحاكمة في الولايات المتحدة. وكانت عود أوباما بالتغيير تركّز على تحسين أحوال الطبقة الوسطى والفئات الشبابية في البلاد. وما كاد يتسلم الحكم حتى وجدناه بهر نحو تركيا أو لا ثم نحو مصر ثانياً ويلقي في كل منهما خطاباً، في مبادرة تنطوي على الإقرار بالظلم الواقع على العالمين الإسلامي والعربي والرغبة في تطييب الخواطر وكسب القلوب. وجاء تصريح أوباما الذي يخاطب إسرائيل بوقف الاستيطان تماماً ضمن هذه السلسلة من الوعود والسياسات المعلنة.

وظن الكثيرون من أن أوباما الذي لا يدين للوبي الصهيوني بفوزه في الانتخابات، والذي عرف جيداً أن الصوت الإسلامي في أمريكا صلب تأييده له كما فعل السود والمثقفون في البلاد، سوف يشرع في تنفيذ السياسات المغايرة لسياسات المحافظين الجدد واللوبي الصهيوني. ولما كان الناس يعرفون أن تغيير السياسات - لا سيما الشرق أوسطية - هي في أمريكا معركة وليست جرة قلم، فإن المتوقع والمنظر كان عدم التواني عن خوضها وذلك استناداً إلى القاعدة التي تنتخبته والتي لن تتأخر عن دعمه.

إلا أن العكس قد حدث! فإذا بقوى المحافظين الجدد واللوبي والقوى المتصهنية تبادر أوباما بالحرب والضغط والحضر تحت كرسيه. وإذا بالرئيس الجديد فوق الكرسي يفضل السلامة والتراجع عن مبادئه وعن وعوده مستمعا إلى نصح العناصر المتصهنية في الحزب الديمقراطي وفي الكونغرس الذين قالوا له: ما لك وللمعارك؟ لا تضع فرصتك وفرصة الحزب في حكم مستقر لا تنتره الزرع.

لقد أراوده دمية جالسة في البيت الأبيض جردوه من الجماهير التي انتخبته وقبل لنفسه هذا الوضع. ومن هنا جاءت الخيانة في معركة لا تعني الشرق الأوسط وحده ولكن تعني الإجابة على سؤال: من يحكم أمريكا؟!

النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي سابقاً



النائب الأسير / محمد عمران صالح طوطح

نائب عن كتلة التغيير والإصلاح / محافظة نابلس

من مواليد عام 1968م في القدس، وهو متزوج وله أربعة أبناء، حاصل على شهادة البكالوريوس إدارة أعمال، كما حصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، عمل مساعداً إدارياً في المركز الفلسطيني لتطوير المشاريع الصغيرة، كما عمل مشرفاً عاماً علي مراكز تحفيظ القرآن الكريم في منطقة القدس كما يعمل محاضراً في دائرة إدارة الأعمال والتسويق في جامعة القدس، وشغل منصب عضو مجلس أمناء وأمين سر مؤسسة اقرأ لرعاية القرآن والسنة في القدس. وعضو في لجنة الدفاع عن أراضي وادي الجوز / حي بير المرصوص في القدس، كما فاز في الانتخابات التشريعية عام 2006م عن دائرة القدس واعتقل في 2006/6/26م.

خلال اتصال مع رئيس البرلمان البحريني حول حظر التعامل مع الكيان الصهيوني

د.بحر يشيد بقرار مجلس النواب البحريني بتبني مسودة القانون

عن حقوق وتطلعات شعبنا الفلسطيني التي تتعرض لأبشع مخططات التصفية والتذويب.

من جانبه أكد الشيخ خليفة الظهراني على أن مسودة القانون التي أقرها مجلس النواب البحريني، تحظر وبشكل شامل التعامل مع كيان الاحتلال أو إجراء أية اتصالات أو إقامة أية علاقات معه من أي نوع كان، أو إنشاء بعثات تمثيل دبلوماسي أو قنصلي سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، وهو أقل شيء نقدمه للقدس والمسجد الأقصى.

على قطاع غزة منذ ما يزيد عن ثلاث سنوات..

وشدد د.بحر خلال الاتصال الهاتفي على الأهمية البالغة لهذه الخطوة البحرينية التي نأمل أن تشكل حافزاً نحو تحرك فاعل وتدخل حقيقي من جانب البرلمانات العربية والإسلامية بهدف حماية المسجد الأقصى ومدينة القدس من الاعتداءات الصهيونية، والدفاع



الشيخ خليفة الظهراني

النيابية في كافة الدول العربية والإسلامية إلى تبني خطوة مماثلة للخطوة البحرينية، والدفع باتجاه مقاطعة الكيان الصهيوني بشكل تام، ووقف كافة أشكال التعامل معه، وخصوصاً القدس والمسجد الأقصى

من تهويد مبرمج وتهديد وجودي، وفي ظل الحصار الظالم الخانق الذي يفرض

أشاد د.أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي خلال اتصال هاتفي مع الشيخ خليفة الظهراني رئيس مجلس النواب البحريني، بالخطوة الشجاعة التي أقدم عليها البرلمان البحريني من خلال إصدار مسودة قانون يحظر بموجبها كل أشكال التعامل مع الكيان الصهيوني، وما يتضمنه من عقوبات تصل إلى حد السجن عشر سنوات للمخالفين

وبارك د.بحر هذه الخطوة البحرينية الهامة ودعا جميع البرلمانات والمجالس

ناقشت آخر التطورات في جامعة الأقصى

لجنة التربية والقضايا الاجتماعية تلتي وزير التربية والتعليم

بجامعة الأقصى بالتعاون مع جامعة عين شمس وضرورة تفعيله وحث أعضاء اللجنة والنواب الوزير على اعتماد برامج وتخصصات نوعية. وإن نبني مؤسسات من خلال لوائح وأنظمة سليمة وترشيد الطلبة.

وحول رواتب المدرسين الجدد المثبتين، أوضح عسقول أنه سيتم صرف مبلغ ١٢٠٠ شكيل كسلفة للموظفين المثبتين إلى حين الانتهاء من إجراءات التثبيت وصدور رقم وظيفي لكل معلم من الديوان ومن ثم احتساب الفروق بأثر رجعي حسب قانون الخدمة المدنية، كما أكد أنه سيتم صرف رواتب المعلمين أصحاب العقود الخاصة وأن الرواتب نوقشت في مجلس الوزراء وأنه تم إعداد القوائم وبصدد إرسالها إلى وزارة المالية.

أوضاع الجامعات الفلسطينية والبرامج والتخصصات والاعتماد.

وفيما يخص التطورات ذات الصلة بجامعة الأقصى الحكومية أوضح الوزير عسقول حيثيات تعيين المجلس الرئاسي فيها برئاسة د.أيمن صبح المستنور الأكاديمي، مؤكداً أن هذه الإجراءات تمت وفقاً للأصول والقوانين، وطمأن أعضاء اللجنة والنواب بأن الأمور تسير بشكل إيجابي وطبيعي بعيداً عن الاستنكاف للطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية في جميع المناطق وأن الموضوع مهني بالدرجة الأولى وليس سياسياً.

وناقشت اللجنة مع الوزير أوضاع الجامعات الفلسطينية وبرنامج التعاون الأكاديمي المشترك لدرجة الدكتوراه

عقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي اليوم جلسة استماع لوزير التربية والتعليم د. محمد عسقول، وذلك بحضور رئيس اللجنة د. عبد الرحمن الجمل وأعضاء اللجنة إضافة إلى عدد من نواب المجلس التشريعي.

وأطلع الوزير عسقول النواب على عدد من القضايا التي تهم المسيرة التعليمية ومنها رواتب المدرسين الجدد المثبتين. وآخر المستجدات في جامعة الأقصى، وبرنامج التعاون المشترك لدرجة الدكتوراه في الجامعة مع جامعة عين شمس وضرورة تفعيله. والأسرى الخريجين الذين أنهوا دراستهم من الجامعة العبرية. وضرورة إيجاد الحلول المناسبة لشهاداتهم، فضلاً عن

د.بحر: إجراءات

الاحتلال ضد العمال

جريمة حرب

حمل د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عما وصل إليه حال عمال فلسطين بسبب الإغلاق والحصار والحرب الأخيرة على القطاع، متعبراً ذلك بمثابة "جريمة حرب" يحاسب عليها القانون الدولي. جاءت أقوال د. بحر خلال اعتصام نظمه المئات من العمال العاطلين عن العمل وخاصة المستقيدين من برنامج تكافل لتوفير فرص العمل المبنية عن تجمع المؤسسات الخيرية والمهدد بالتوقف عن العمل بسبب تقلص الدعم له في ساحة المجلس التشريعي وسط غزة.



د. بحر و النائب د. أحمد أبو حلبية والنائب د.محمد شهاب يكرمون الأسير المحرر محمد صبري المقادمة



د.بحر خلال كلمته في مهرجان تكريم الموظفين المثاليين والمتفاعدين الذي نظمه ديوان الموظفين العام



د. بحر خلال حفل تكريم حفظة القرآن الكريم الذي نظمته جمعية الشابات المسلمات



د. بحر خلال تكريمه من قبل جامعة الامة

